

## دور رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية

للدكتور صلاح الدين نامق  
عميد كلية التجارة - جامعة الأزهر  
والأسنان المحاضر بالمعهد

يبدو أن موضوع رأس المال الأجنبي موضوع لا تبلى جلده ؛ فهو لا يفتأ يطرح نفسه بصفة دورية ليس فقط بين المشتغلين بالمسائل المعنية بالاقتصاد بل وعلى الرأي العام وبين المشتغلين بالقضايا السياسية العامة أيضاً .

وربما كان من أهم أسباب عدم حسم المناقشة حول موضوع رأس المال الأجنبي تلك الشحنات الأيديولوجية التي تحيط بالمناقشة - سواء أردنا أم لم نرد - والتي تجعل كل طرف من أطراف المناقشة عاجزاً حتى عن مجرد الاستماع الجيد لحجج الطرف الآخر .

والحق أن أولئك الذين يرون سبيل التغلب على مصاعبنا الاقتصادية عن طريق فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبي يسوقون حججاً اقتصادية ، في حين أن أولئك الذين يخالفونهم في هذا الرأي كثيراً ما يعتمدون على حجج سياسية . وهكذا لا يتكلم الطرفان لغة واحدة . ومن ثم فإنني سأحرص كل الحرص على تركيز المناقشة في هذا المقال حول أمور الاقتصاد تاركاً جانباً الجدل الفكري والمواقف السياسية .

### حقائق معاصرة عن رأس المال الأجنبي :

والدعوة إلى تشجيع استخدام رأس المال باعتباره عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية دعوة عملية تحدث فعلاً في عالمنا المعاصر وبشكل يكاد يكون عاماً ، فالدول النامية ما فتئت تطلب المزيد من رأس المال الأجنبي كعامل مساعد في عملية التنمية ، والدول الصناعية المتقدمة ما فتئت تقدم المزيد من

التسهيلات الائتمانية كل يوم طالما أن هناك زيادة متصلة في المتجمع من هذا المال عندها .

هذه هي الحقيقة العامة الأولى التي ينبغي أن أذكرها الآن . إلا أن الحقيقة الاقتصادية الفنية الثانية في هذا الصدد أن الغالبية العظمى من هذا المال المتوافر في الدول الصناعية العشر الغنية في عالم اليوم لا يتجه إلى الدول النامية بقدر ما يتجه إلى بعض الدول نصف الغنية أو حتى الغنية ذاتها . وبمعنى آخر فإن رأس المال المستثمر لا يذهب من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة كما يعتقد البعض ، وإنما يتجه من الدول الغنية إلى الدول الغنية في الغالب الأعم .

إن الاستثمارات الأمريكية في الخارج قد بلغت في نهاية سنة ١٩٧٠ أكثر من ٧٢ ألف مليون دولار اتجه ٧٥ ٪ منها نحو الدول الصناعية المتقدمة وبالذات نحو كندا واليابان ودول أوروبا الغربية . أما الدول النامية فقد اتجه إليها ٢٥ ٪ فقط من هذه الاستثمارات وبالذات إلى صناعة البترول عموماً . ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعقبات التي تضعها الدول النامية أمام فرص الاستثمار الأجنبي ؛ لأن الدول المتحررة التي شهدت إجراءات تأميم وتخطيط ورقابة على النقد أقلية قليلة بين دول العالم الثالث التي يرحب معظمها برأس المال الأجنبي . وإنما التفسير الحقيقي لتفسير اقتصادي ، فالقانون الذي يحكم حركة رأس المال ليس قانون الرغبة في تحقيق الربح أياً كان مقدار ذلك الربح وإنما هو قانون الحصول على أكبر ربح ممكن . وفرص الربح أعظم بكثير أمام المستثمر في الدول الصناعية المتقدمة منها في الدول النامية ؛ ففي الأولى يجد المستثمر البنية الاقتصادية الرئيسي - كالطرق والكبارى والموانئ والمطارات والمواصلات السلوكية واللاسلكية - والعامل الفني المدرب في مختلف المستويات ، وإمكانات السوق النقدية والمالية المحلية . كما يجد سوقاً محلية أو إقليمية كبيرة أمام منتجاته مما يمكنه من الإنتاج الكبير وتصريف جزء أساسي من الناتج دون دفع رسوم جمركية

أوإضافة مصاريف نقل عالية . بل إن المستثمر الأمريكي كثيراً ما يقنع بشراء مصنع قائم ينتج بالفعل ثم يعمل على توسيعه وزيادة إنتاجه متفادياً المخاطرة بإنشاء مصنع جديد وتعويد المستهلكين على ماركة جديدة . وهكذا فضلت شركة جنرال موتورز الأمريكية أن تشتري شركة أوبل الألمانية بدلاً من أن تنشئ مصنعاً في أوروبا ينتج سيارات شيفروليه . وبالمثل اشترت كرايزلر الأمريكية غالبية أسهم شركة سيمكا الفرنسية<sup>(١)</sup> .

هذه هي الحقائق العامة عن رأس المال الأجنبي وتحركاته الحديثة . وعلى أية حال فما يعيننا الآن - وبعد هذه المقدمة التوضيحية - هو أن نناقش بشيء من التفصيل وبشكل نظري بحث الدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية مفترضين مقدماً أن الدول النامية تسمح بقدر محدود من المال في الدخول والاستثمار هناك سواء على شكل قروض تحصل عليها الدولة النامية وتتعهد بالسداد بعد فترة زمنية معينة - وهو الدفع الأفضل طبعاً - أو على شكل مشاركة مع رأس المال الوطني وبحيث يزيد نسبة الثاني عن الأول .

### أهمية رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية :

إن التنمية الاقتصادية في مفهومها العام تتضمن زيادة استخدام الموارد المتاحة - سواء أكانت طبيعية أم مادية - في أغراض الاستثمار . ومن ثم فهي تتطلب التوسع في المعروض من كل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد على هذه السلع ، وهو طلب لا بد سيزيد بزيادة الدخل القومي والفردي .

ولا شك أن المعروض من كل من السلع الاستثمار و السلع الاستهلاك إنما ينتج من زيادة استخدام الموارد المحلية . ولكن من الطبيعي أن الدولة النامية

(١) جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ يناير ( كانون الثاني ) سنة ١٩٧٠ .

إذا نجحت في خطواتها الأولى نحو التنمية أو انطلقت فعلا وحققت شيئا من النمو وجب عليها استيراد المزيد من السلع الاستثمارية الأجنبية كالعديد ، والآلات التكنولوجية الحديثة أو حتى تجديد آلاتها القديمة بآلات حديثة ... وستسير في هذا التيار بشكل ما طالما أن عملية التنمية بدأت وبدأت معها مرحلة الانطلاق على حد تعبير البروفيسور «روستو» .

ولن يقتصر الأمر على ذلك وإنما سوف تعتمد الدولة النامية المتطلعة إلى استيراد بعض السلع الاستهلاكية التي لا تستطيع إنتاجها من مواردها المحلية مادامت مطلوبة من الجماهير التي ارتفع دخلها في المتوسط نتيجة لثمرات الانطلاق نحو التنمية . وحتى تدفع الدولة ثمن هذه الواردات ، عليها أن تكسب قدرًا كافيًا من العملات الأجنبية من صادراتها، فإذا كانت الاحتياجات من النقد الأجنبي أكبر من قيمة الصادرات - وغالبًا ما يحدث ذلك نتيجة لصعوبات التصدير التقليدية المعروفة - فسينتج عن ذلك وجود ثغرة بين الاحتياجات الفعلية للنقد الأجنبي وبين المكاسب الناجمة عن التصدير. وفي سبيل سد هذه الثغرة تضطر الدولة إلى الاقتراض من الخارج للحصول على الزيادة المطلوبة من النقد الخارجي (١) .

ومما لاشك فيه أن رأس المال الأجنبي - على الرغم من خطورة التماهى في الاعتماد عليه وحده في عملية التنمية - مطلوب للحصول على موارد حقيقية من الدول الأجنبية لا تقدر الموارد المحلية في الدولة النامية على إنتاجها . وحتى إذا كانت الموارد المحلية كافية لتغطية تكاليف الإنتاج فإن القروض الخارجية تصبح مطلوبة - أو لازمة - بالنسبة للغالبية العظمى من متطلبات القيام بمشروعات التنمية الباهظة الكلفة والتي تحتاج دائمًا إلى المزيد من رأس المال

---

(١) ولكن قد تحصل بعض الدول على رأس المال الأجنبي اللازم لسد الثغرة السالفة الذكر عن طريق المعونات والمنح . إلا أن العرف الاقتصادي قد جرى منذ نهاية الخمسينات على اعتبار الاقتراض من الخارج الوسيلة الطبيعية للحصول على رأس المال الأجنبي اللازم لعملية التنمية .

في شكل اعتمادات مالية تفتح في بنوك أجنبية ثم تسحب بعد ذلك لشراء المعدات اللازمة للمشروع . حقاً يمكن أن تحصل الدولة على إيرادات من الضرائب ومن القروض المحلية والاكتتابات الجماهيرية ومن التضخم الحادث فعلاً . وهذه كلها أموال تمثل مدخرات تستطيع الدولة استخدامها في عملية الاستثمار في سبيل التنمية ، إلا أن هذه المدخرات ليست كافية لأنها لا تستطيع وحدها تمويل جميع متطلبات التنمية العصرية .

والحقيقة أن المدخرات المحلية المتاحة للدول النامية هي بالفعل مدخرات هزيلة لأسباب اقتصادية واجتماعية عديدة .

كما أن ما تجمعته الدولة عن طريق فرض الضرائب أو الاقتراض الداخلي من الجماهير عن طريق سحب جزء من القوة الشرائية على شكل أسهم أو سندات حكومية لا تكفي في الواقع لمواجهة احتياجات الاستثمار .

وفي هذه الحالة لا يمكن أن تتخلص الدولة من الحلقة المفرغة — حلقة الدخل المنخفض المؤدى إلى المدخرات الهزيلة التي تؤدي بدورها إلى الإنتاجية المنخفضة وبالتالي الرجوع إلى الدخل المنخفض — إلا بالاستعانة بموارد من الخارج تساعد على كسر هذه الحلقة المفرغة في نقطة ما من محيطها .

ويعتبر استخدام رأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية بمثابة إضافة مباشرة للموارد الحقيقية المتاحة في الدولة النامية أو هوتكملة للموارد المحلية المتاحة للاستثمار بموارد خارجية . كما أن استخدام رأس المال الأجنبي — من الناحية النظرية البحتة — يعتبر تحولاً لرأس المال من الوضع الذي يتصف بكفاية حدية منخفضة إلى وضع آخر أفضل يتسم بكفاية حدية مرتفعة . وفي هذه الحالة — ومن الوجهة النظرية أيضاً — فإن زيادة رأس المال في الدول النامية يعمل على تضييق الهوة القائمة بين عالم التقدم وعالم التخلف (١) .

(١) يعزى هذا الرأي إلى العالم الهولندي Tinberger الذي يتفاهل دائماً بمستقبل الدول النامية في العالم ويعتبر أن في الامكان تضييق هوة التخلف في أسرع وقت ممكن . وفي سبيل =

وبالإضافة إلى أن رأس المال الأجنبي يزود الدولة النامية بالعملات الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد المعدات الرأسمالية والسلع الاستهلاكية فإنه يساعد كذلك في الإسراع بالتقدم الاقتصادي من نواحي متعددة . لتأخذ مثلا حالة دولة نامية غير قادرة على كسب نقد أجنبي كاف عن طريق تجارتها الخارجية وتساءل كيف تحصل هذه الدولة على مطالبها من الخارج؟ لا تستطيع بسهولة أن تحصل على هذه المطالب النقدية ، ومن ثم فإن القروض الأجنبية ذات الشروط السهلة تمكنها من البدء بالمشروعات الإنتاجية الواردة في الخطة التي ما كانت تستطيع البدء فيها لولا هذه القروض .

كذلك فإن وجود رأس المال الأجنبي يساعد على تحريك رأس المال المحلي ويعمل على تشجيع استثماره . إن السد العالي لم ينشأ برأس مال محلي فقط وإنما تضافر رأس المال الأجنبي مع المحلي في تمويل المشروع ، ولولا رأس المال الأجنبي لما أمكن تحريك الموارد المحلية ولما أمكن إنجاز السد في هذه المدة الوجيزة نسبيا .

ويقال كذلك إن رأس المال الأجنبي يساعد على سرعة تكوين رأس المال المحلي الذي يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدولة النامية لأسباب سياسية واقتصادية لا تخفى على أحد .

أما بالنسبة لوضع رأس المال الأجنبي في دولة نامية مزدهمة بالسكان وحيث يزداد سكانها بمعدلات كبيرة تزيد عن ٢ ٪ في السنة كما في جمهورية مصر العربية والهند والباكستان واندونيسيا فهذه مسألة لا يختلف عليها الاقتصاديون . فالزيادة في الأعداد السكانية تتطلب زيادة أكبر في معدلات

---

=ذلك يقترح مقترحات عدة منها زيادة استخدام رأس المال على شكل قروض ومنح ومعونات تؤدي في النهاية إلى توافر رأس المال اللازم للتنمية وتبدأ عملية الانطلاق نحو التقدم . ونحن بدورنا نورد رأيه هذا ولكن بكل تحفظ .

Tinberger, J. (International Economic Integration) Amsterdam, 1955, p. 26.

الاستثمار لتوفير المزيد من العمالة لمن يدخلون في سوق العمل كل سنة، ولن يستطيع رأس المال المحلي وحده توفير المزيد من العمل لملايين السكان كل سنة ما لم يحدث ذلك التضاف والتعاون بين نوعي رأس المال لصالح الاقتصاد القومي ، وفي هذا المعنى يقول الاقتصادي الهندي Singh مذكراً بالوضع السكاني الرهيب في الهند « إن عدم تضافر رأس المال الأجنبي مع رأس المال المحلي سوف يؤخر من معدلات التنمية وعندئذ تتفاقم مشكلة السكان أو تكاد تنفجر وهي المشكلة التي ترجع أساساً إلى عدم مسايرة التنمية مع الأعداد المتزايدة للسكان والتي - إذا تفاقمت - فلأنها ستؤدي إلى انخفاض دخل الفرد في المتوسط » (١) .

وثمة فائدة أخرى يحصل عليها الاقتصاد النامي من جراء استمرار تدفق رأس المال الأجنبي بمعدلات وشروط سهلة غير مجحفة ، فرأس المال الأجنبي إذا استمر في التدفق على الدولة النامية وبمعدلات ثابتة كل سنة استطاعت تلك الدولة أن تخطط مشروعاتها الإنتاجية بطرق علمية سليمة دون أن تخشى التوقف . بمعنى أنها تستطيع أن تخطط وأن تنفذ مشروعاتها تبعاً للأولويات وللأهمية النسبية . وهذه الحجج التي ساقها اللجنة الاقتصادية الثالثة لهيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥١ عندما كانت تؤيد فكرة أو مبدأ ( الاستمرارية ) في تدفق رأس المال الأجنبي على الدول النامية وتبنى على هذه الفكرة مبدأ التخطيط السليم (٢) .

وثمة نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية تجيء في صف الاستعانة برأس المال الأجنبي في تنمية الموارد الاقتصادية للدول النامية . وهذه النقطة تعتمد على فكرة بسيطة مؤداها أن المسؤولين الرسميين في الدول النامية غالباً ما يكونون من السياسيين الشبان المتحمسين للتنمية والتقدم . فما أن

Singh "Economic of Development" p. 363. (١)

Formation and Economic Appraisal of Economic De- (٢)  
velopment Projests rol IU. N 1951, p. 103.

أن يستحوذوا على السلطة إلا ويقبلوا مرة واحدة على التنمية معتمدين أولاً وأخيراً على الموارد المحلية ، وعند ذلك يحدث ما يسمى في العرف الاقتصادي ضغط Strain على الموارد المحلية . وسوف يؤدي ذلك - في الغالب الأعم - إلى اتجاه اقتصادي عام من جانب المسؤولين إلى الإقلال من الاستهلاك توفيراً للمزيد من المال على شكل مدخرات محلية . وهنا تثار مشكلة ؛ فالشعب الذي حرم طويلاً من ثمرات التقدم والذي وعد بتحقيق هذا التقدم الاقتصادي أكثر من مرة يصعب عليه الآن أن يستمع إلى نعمة أخرى تقول له قلل من الاستهلاك بل احزم البطون وإلى مدة قد تطول طالما أن الموارد المحلية وحدها لا تكفي لتمويل عمليات الاستثمار<sup>(١)</sup> . وهنا نجىء حجة الاستعانة برأس المال الأجنبي لتقول لشعوب الدول النامية التي صبرت طويلاً على التقشف وعلى انخفاض الاستهلاك ، لا تقلقي فإن رأس المال الأجنبي سيعوض النقص في رأس المال المحلي وسيستعان معه عندئذ فلا داعي لتقليل الاستهلاك .

كما أن هذه الحجة تؤدي في النهاية إلى توزيع العبء - عبء تحمل تبعات التنمية - على الجيل الماضي والجيل القادم معا بشكل يكاد يكون متساوياً . فلا لزوم أن أضحي أنا ابن الجيل الحالي وأتحمل أعباء خفض الاستهلاك لينعم بشمرات التنمية الأجيال القادمة ، وإنما العدالة الحقة هي أن تتحمل الأجيال جميعاً أعباء التنمية . ذلك أن الجيل القادم سوف يتحمل عبء دفع الديون وسوف ينعم بشمرات التقدم .

---

(١) نادى مؤلف هذه السطور في سنة ١٩٥٨ بعدم الانكباب على رأس المال الأجنبي طلباً للمزيد من التنمية وذلك في محاضرة عامة بتجارة القاهرة في ذلك الوقت فجاء الرد سريعاً من مسئول كبير كان مشتركاً في المناقشة يقول : إن مصر لا تستطيع أن تقلل الاستهلاك لأكثر من هذا المستوى أملاً في مزيد من الادخار . ومع احترامي لهذا الرأي النظري البحث إلا أنني - بعدما يقرب من خمسة عشر عاماً - لا زالت متمسكاً بالرأي القائل بأن التنمية في مصر لا بد وأن تعتمد على المدخرات المحلية على الرغم من ضآلتها وأن انخفاض الاستهلاك هو الضريبة التي سيدفعها الشعب إن أراد التنمية حقاً .



وأتقدم الآن إلى نقطة جديدة تثير كثيراً من الخلاف في الرأي . فهل يؤثر استخدام رأس المال الأجنبي في إحداث حالة من الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الدولة النامية؟ هناك رأي يقول بأن استخدام رأس المال الأجنبي يؤدي إلى تخفيف الضغط على المدخرات المحلية وعند ذلك يخف التضخم المالي ، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار الأسعار عند حدودها الدنيا . ذلك أن رأس المال الأجنبي يمكن أن يستخدم في استيراد سلع رأسمالية أو سلع استهلاكية . واستيراد السلع الرأسمالية يؤدي إلى تخفيف الضغط في طلب السلع الاستثمارية المحلية ، بينما استيراد السلع الاستهلاكية عن طريق توافر رأس المال الأجنبي يزيد من المعروض من السلع الاستهلاكية ومن ثم يقلل من الضغط على العرض عامة . وفي كلتا الحالتين تظل الضغوط التضخمية مهيمنة عليها من جانب الأجهزة الاقتصادية الحكومية .

ومع ذلك فهناك رأي آخر يقول بأن استخدام رأس المال الأجنبي قد يؤدي إلى أثر عكسي . ذلك أن إتاحة موارد أجنبية للدولة نامية قد يزيد من عدم التوازن الداخلي . وتقصّد بذلك عدم التوازن بين الاستثمار والادخار الذي يؤدي غالباً إلى موجات من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يعصف بأصحاب الدخل الثابتة - أي العمال والموظفين والأجراء في كل مكان ، فالوارد الأجنبية المتاحة تمثل إضافة بل إضافات مستمرة للموارد الاقتصادية المتاحة للاستثمار .

ومن ثم يكون هناك دائماً ذلك الإغراء القوي للقيام بالعديد من المشروعات الاستثمارية الضخمة . الأمر الذي يحتمل معه حدوث التضخم وذلك حينما لا يتعادل الاستثمار الإضافي - الذي ساعد على وجوده الموارد الخارجية - مع المدخرات المحلية . ومحاولة تمويل المشروع المحلي من الموارد المحمية وحدها هي محاولة انكماشية وخاصة إذا تمت عن طريق تجميع مدخرات الجماهير في شكل شركة مساهمة تدخل بعد ذلك - أي بعد فترة زمنية معينة - في مضار الاستثمار البطيء .

وعلى أية حال فإن الإضافات المتاحة من النقد الأجنبي - بأى شكل من الأشكال - سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على كمية النقود المعروضة في الدولة النامية وبالتالي سوف يشجع - بطريق ما - على زيادة الإنفاق . إن تدفق النقد الأجنبي يضيف المزيد إلى ما في حوزة الدولة من النقد الخارجى اللازم للاقتصاد القومى . وسوف تدخل هذه كلها إلى القنوات الحكومية أو المؤسسات أو تصبح ودائع في البنوك . وسيجنى من وراء ذلك فوائد اقتصادية لا يستهان بها ، لامن حيث إجراء المزيد من الاستثمارات فحسب بل إن مجرد زيادة رصيد البنوك التجارية من النقد الخارجى يؤدى إلى تحسين مراكزها المالية وبالتالي إلى زيادة الائتمان الممنوح للأفراد أو الشركات ، وسيؤدى ذلك إلى تخفيض في أسعار الفائدة ، الأمر الذى يؤدى في النهاية إلى إقبال رجال الأعمال على الاقتراض من البنوك والبدء بنشاطهم الاستثمارى (١) .

على أنه - من الوجهة الاقتصادية النظرية البحتة - لا يمكن نكران الفائدة التى تعود على الاقتصاد القومى من جراء توافر رأس المال الأجنبي بالنسبة للاستقرار والتوازن الخارجى . فرأس المال الأجنبي يؤدى إلى تدعيم مركز المدفوعات الدولية للدولة المقترضة . وعدم الاستقرار المحلى - في صورة تضخم نقدى بالطبع - سوف ينعكس على ميزان المدفوعات الخارجى للدولة . أما إذا كان الاستثمار معادلاً للإدخار فسيبقى التضخم بالطبع وتعود حالة الاستقرار لا محالة . ولما كان للاستقرار الداخلى أثر قوى على الاستقرار الخارجى فإن ظروف التوازن الكلى للاقتصاد القومى لا يمكن تقديرها تقديراً سليماً إلا إذا أدخلنا في الاعتبار أثر التجارة الخارجية على الوضع برمته . ولا يكون هناك توازن كلى إلا إذا كانت قيمة الصادرات زائداً الاستثمار المحلى مساوية لقيمة الواردات زائداً الإدخارات المحلية . ويتبع ذلك أنه حين يتجاوز

---

Polak, J. J. "Balance of Payments Problems of countries Reconstructing with the help of Foreign Loans quarterly Journal of Economic, February 1943, p. 208. (١)

الاستثمار المحلى المدخرات المحلية لا يمكن أن يحدث التوازن إلا إذا زادت الواردات بحيث تتجاوز الصادرات . وعلى ذلك فإن كان الاستثمار المحلى ٢٥ وكانت الصادرات ١٠٠ والادخارات المحلية ٢٥ والواردات ١٠٠ فلا بد أن يحدث توازن داخلي وخارجي معا . أما إذا ارتفعت الاستثمارات المحلية إلى ٥٠ وظلت المدخرات على حالها عند ٢٥ فإن التوازن الكلى يمكن أن يسود أيضاً ولكن بشرط ارتفاع الواردات إلى ١٢٥ أو انخفاض الصادرات إلى ٢٥ .

ومعنى ذلك أنه فى ظل هذه الظروف إذا كان على مستوى الاستثمارات أن يرتفع عن مستوى الادخارات - وهذا هو ما يحدث فعلا وعملا فى الدول النامية - وإذا أردنا ألا ينخفض مستوى الصادرات فإن الزيادة فى الواردات اللازمة للحفاظ على الاستقرار والتوازن لابد من تمويلها عن طريق الاقتراض من الخارج . والحقيقة التى لاشك فيها أن الاقتصاد الذى لازال فى دور التنمية يتميز بميل شديد نحو زيادة الواردات على الصادرات . ومن هنا فإن الثغرة التى ستحدث فى الميزان الخارجى لابد من ملئها عن طريق الاستعانة بالقروض الخارجية .

وبصرف النظر عن الأثر المباشر لرأس المال الأجنبى فى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات فإنه - أى رأس المال الأجنبى - يؤثر تأثيراً غير مباشر فى التجارة الخارجية للدول النامية لأنه يساعد على تحسين معدلات التبادل بينها وبين الدول الأخرى . وينشأ ذلك عن الحقيقة القائلة بأن الدولة النامية التى تتلقى رأس المال الأجنبى فى صورة قروض طويلة الأجل مثلا لن تكون مضطرة - بأى حال من الأحوال - أن توازن صادراتها ب وارداتها حالا ومباشرة . ولذلك فهى تستطيع أن تحبس سلعتها - لفترة معينة - عن الأسواق الخارجية وتنتظر فرصا مواتية أفضل للبيع . وبمعنى آخر فإن وجود التمويل الخارجى يقوى من مركز الدولة النامية فى المساومة عندما تدخل فى معاملات تجارية دولية مع غيرها من الدول . وسوف يساعدها ذلك على

الاحتفاظ بمعدلات تبادل لعملتها القومية في مستوى أعلى مما لو لم يكن لديها رأس مال خارجي .

كذلك يوضح التاريخ الاقتصادي لمعظم الدول الصناعية اليوم مدى المساعدة التي قدمها رأس المال الأجنبي للتنمية الاقتصادية هناك . لقد شهدت بريطانيا نهضة اقتصادية ملحوظة في القرنين السابع عشر والثامن عشر معتمدة اعتماداً كبيراً على الموارد الرأسمالية الهولندية . ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حين اقترضت أموالاً طائلة من بعض الدول الأوروبية كانت ذات أثر بارز في بدء عملية تنمية ليس لها مثيل في التاريخ . إن الاقتراض من الخارج بالنسبة للولايات المتحدة في السنوات من ١٨٧٤ إلى ١٨٩٧ كان كبيراً لدرجة أن التجارة الخارجية الأمريكية لم تكن كافية لسداد فوائد الديون الخارجية . فأصبح من الضروري - في ذلك الوقت - استخدام العملات الأجنبية الناتجة من قروض جديدة لدفع فوائد وأرباح القروض القادمة . وتكرر هذا الوضع في كندا في العشرينات الثلاث من القرن العشرين (أى من ١٩٠٠ إلى ١٩٣٠) وبخاصة في السنوات ١٩٠٠ - ١٩١٣ . ١٩٢٠ - ١٩٢٩ حين اقترن تدفق رأس المال الخارجي مع النمو الصناعي السريع لتلك البلاد<sup>(١)</sup> . ففي كلتا هاتين الدولتين - كندا والولايات المتحدة - ساعد تدفق رأس المال الأجنبي عليها مساعدة قيمة في بناء قاعدة عريضة هيكلها الصناعي . وقد اعترف تقرير اللجنة الملكية الاقتصادية الكندية بذلك حيث قال : « إن النمو الاقتصادي الكندي في أية مرحلة من تاريخه كان مقدرًا له الإبطاء لولا هذه المبالغ الكبيرة من رأس المال الأجنبي التي تدفقت على البلاد من دول أجنبية<sup>(٢)</sup> . كذلك فإن كثيراً من الدول ذات الدخل المتوسط - أي التي

(١) Processes and Problems of Industrialization of Under-developed Countries U.N. 1955, p. 81.

(٢) Quoted in Coanan, "Capital Imports into Sterling Countries" Macmillan, London 1960, p. 193.

لا تعتبر دولا صناعية متقدمة وفي نفس الوقت لا تعتبر من الدول النامية - اعتمدت على موارد خارجية لتدعيم تقدمها الاقتصادي .

ولقد أبرزت اللجنة الملكية التي قامت بدراسة ظروف التقدم الاقتصادي في نيوزيلنده سنة ١٩٥٦ أن الدولة - وقد أصبحت معتادة على مستويات معيشة عالية ومستويات مرتفعة من الانفاق على السلع الاستهلاكية - أصبحت تواجه مشكلة المدخرات لمواجهة الحد الأدنى من معدلات الاستثمار المطلوبة . وإزاء ذلك اضطرت إلى الالتجاء إلى اقتراض رأس المال الأجنبي لتمويل التنمية الجديدة في المجالات التكنولوجية الجديدة . ويقال نفس الشيء عن استراليا حيث جاء في تقرير رسمي عن اقتصادياتها ظهر سنة ١٩٥٧ « إن حاجة استراليا إلى رأس المال الأجنبي حاجة ماسة نظراً لأن العالم أصبح يعيش في عصر التكنولوجيا ولا بد لاستراليا من اللحاق بالعصر ومواكبته » . ومن ثم يقترح التقرير تجنب أية سياسة قد تعرقل أو تقيد من تدفق رأس المال الأجنبي بالقدر المطلوب<sup>(١)</sup> . كذلك وجه اهتمام كبير إلى رأس المال الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية في كثير من دول شرق آسيا .

#### اعتراضات :

ولقد قامت اعتراضات عديدة على استخدام رأس المال الأجنبي بعضها يستند على أسس سياسية وجيهة ، والبعض الآخر يستند إلى أسس نفسية ، وبعضها يستند إلى أسس اقتصادية بحتة .

وفيما يختص بالأسس السياسية فيعتقد البعض أن التوسع في هذه القروض يؤدي إلى تحقيق إقطاع اقتصادي أجنبي داخل الإطار الاقتصادي الوطني ، أي دولة داخل الدولة . ويمكن الرد على هذا الاعتراض بأن زمام استيراد رؤوس الأموال الأجنبية كما وكيفا إنما هو في يد الدول النامية أولاً وأخيراً .

(١) نفس المرجع السابق ونفس الصفحة .

وأن بالإمكان وضع الضوابط في سبيل الحد من مقاديره كما يمكن إبعاد رأس المال الأجنبي عن مواطن الاستغلال القومية الحساسة .

وقد تنظر بعض الدول النامية إلى رأس المال الأجنبي نظرة مريبة لالشيء إلا لجرد عمدة نفسية أوجدتها ظروف تاريخية معينة في القرن التاسع عشر وكانت تجربة ألماة أحدثت ندوبا على وجه الاقتصاد القومي منذ ذلك الوقت . فمصر إبان عصر الخديوي إسماعيل قد استندت لأسباب تافهة لاتمت إلى التنمية الاقتصادية في شيء ، ودرج جيلنا الحالي في دراسة التاريخ على هذا الأساس فنشأت في نفوسنا عمدة نفسية من ديون إسماعيل وتصرفاته .

ولكن ألا يجب أن نتطور وننسى ثقتنا بأنفسنا حتى يكون تقديرنا للأمور تقدير القادر على حفظ استقلالنا لا العاجز عن ذلك كما كان الحال من قبل .

أما من الوجهة الاقتصادية فالاعتراضات طويلة ومعقدة وتحتاج منا إلى أكثر من وقفة ، فبعض الباحثين الاقتصاديين من ذوي المكانة الدولية المرموقة يرون أن استخدام رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية قد حظى باهتمام أكبر مما يستحقه بل إن هناك مبالغة في الفوائد التي جنبتها الدول النامية من جراء استخدام رأس المال الأجنبي في السنوات الأخيرة ، إن الاقتصادي الأمريكي Singer يقول « بأن الاستثمار الأجنبي الذي وجه إلى القطاع الخاص في بعض الدول النامية لم ينجح في تصنيع هذه الدول بقدر نجاحه في استغلال مواردها الطبيعية لصالح الدولة الأجنبية صاحبة رأس المال » .

كما يرى أن تدفق الأموال الأجنبية مساعد في الإبقاء على حالة « الاقتصاد المسوخ » التي سادت - ولا تزال - تسود كثيراً من الدول النامية اليوم . بمعنى أن رؤوس الأموال الأجنبية تستثمر - في الغالب الأعم - في إنتاج المواد الأولية التي تشتريها الدول الصناعية الغنية فتزيدها غنى على غنى . ونتيجة ذلك فإن نظام تقسيم العمل الدولي يتدعم ، ولصالح الدول

الصناعية ، وربما للإضرار بالدول النامية<sup>(١)</sup> .

ويذكر Singer أيضاً أنه على الرغم من أن دولاً كالسويد والدانمرك قد اقترضت فعلاً من دول أجنبية ، فإنها في بعض المراحل الهامة من مراحل نموها الاقتصادي لم تعتمد كثيراً على رأس المال الأجنبي . ولذلك حق القول بأن التجارب الدولية في التنمية لم تثبت لزومية رأس المال الأجنبي وضرورته الماسة في التنمية .

ويرى<sup>(٢)</sup> Youngson أن التنمية الاقتصادية السريعة قد حدثت بالفعل في السويد والدانمرك في فترة ما من تاريخهما حين لم يتدفق عليهما رأس المال لأسباب منها : أولاً - أن كمية رأس المال المطلوبة للتصنيع في القرن التاسع عشر لهذين البلدين كانت قليلة نسبياً بالقياس إلى ما يتطلبه تصنيع دولة كجمهورية مصر العربية في السبعينات من القرن العشرين . وثانياً - لأن دخل الفرد في المتوسط ومستوى الاستهلاك ونمط توزيع الدخل ومعدل نمو السكان وطبيعة التنمية الاقتصادية غلقت كلها ظروف التقدم الاقتصادي بحيث جعلت تمويل الاستثمار من المدخرات الجارية أسهل بكثير مما هو عليه اليوم . وثالثاً : أن كثيراً من الصناعات في السويد والدانمرك في الأيام الأولى من تاريخ نموها الاقتصادي قد تم توسيعها عن طريق إعادة استثمار أرباح الشركات والمؤسسات بصورة مكثفة . كما أنه نظراً لعدم وجود تنظييات عمالية تلح في طلب أجور مرتفعة ولعدم وجود ضرائب على الأرباح الصناعية وجد قطاع التنظيم الصناعي الحر أن من الممكن تحويل جزء من أرباحه السنوية إلى رأس مال ثابت .

---

(١) Singer, H. W. ; "The Distribution of gains between Investing and Borrowing Countries", American Economic Review, May 1950, p. 423.

(٢) Youngson A. ; "Possibilities of Economic Progress" Cambridge, 1959, p. 285.

هذه هي حالة كل من السويد قبل سنة ١٨٧٥ والدانمرك بعد سنة ١٨٨٠ ، ويتضح منهما أنهما لم تكونا مضطرتين للاقتراض من الخارج في سبيل الحصول على النقد الأجنبي طالما أن من الممكن لهما تكوين رأس مال محلي .

وثمة نقطة أخرى تقال في هذا الصدد وهي أنه حتى في حالة الدول التي اعتمدت على تدفق رأس المال الأجنبي في تنميتها الاقتصادية فإن هذا المال ما كان ليأتي إليها ويستثمر فيها لو توافر نظام محكم للبنوك والمصارف. فعدم وجود مثل هذا النظام المحكم للمصارف منع جزءاً كبيراً من المدخرات من التجمع في هذه المصارف وبالتالي منع رؤوس الأموال من أن تجد طريقها نحو الاستثمار. ومن هنا نقول مع Youngson<sup>(١)</sup> إن رأس المال الأجنبي يمكن الاستغناء عنه إلى درجة كبيرة لو تمت تعبئة المدخرات القومية للمؤسسات والشركات والشعب بأسره بطريقة علمية منتظمة على أساس وجود نظام محكم للبنوك والمصارف .

كذلك يتساءل المتشككون في المزايا التي سوف تعود على الدول النامية من استثمار رأس المال الأجنبي ، هل حقيقة سوف تستفيد الدولة النامية من ملايين الدولارات المتدفقة عليها من الخارج بنفس قيمة هذه الملايين من الدولارات ، بمعنى آخر هل الحجم الكلي للموارد الأجنبية التي تدخل إلى الدول النامية في صورة قروض أو منح ومعونات هو مقياس صحيح لمدى زيادة الموارد الإجمالية المحلية المتاحة لهذه الدولة ؟

والإجابة في بساطة أن الدولة النامية لا تستفيد غالباً من هذه الملايين كلها لأن هناك تبايناً ملحوظاً بين المقدار الكلي الذي تقترضه من الخارج في فترة زمنية معينة وبين المقدار الفعلي الذي تستخدمه تلك الدولة من هذه الموارد في أغراض التنمية ، كذلك فهناك تباين بين ما تسحبه الدولة من أموال



من بنوك أجنبية على شكل قروض مفتوحة للسحب منها لأغراض الاستثمار المخلي وبين الاستيراد الكلي للسلع والخدمات من الخارج ؛ فالأخيرة - أى الاستيراد الكلي للسلع - أكبر بكثير مما تستطيع الدولة المستوردة امتصاصه أو استخدامه استخداماً طيباً . فهذا هو الوضع الاقتصادى العام فى الدولة حيث ترغب دائماً فى المزيد من الاستيراد سواء مع سلع الاستثمار أو سلع الاستهلاك أوهما معاً . وكلنا يعرف أن استيراد المزيد من السلع الاستثمارية الفخمة وخاصة العدد والآلات التكنولوجية لا يلبث أن يتطلب مزيداً من استيراد قطع الغيار وخلافه من المتعلبات الاستيرادية من الخارج . فكلما استوردت الدولة النامية آلات وعدداً للتصنيع فى سنة ما تطالب الأمر بعد فترة زمنية معينة مزيداً من الاستيراد من الخارج . وهكذا تدور الدائرة بسرعة وتفوق كميات الاستيراد كميات رأس المال الأجنبي المتاح للدولة النامية عند بداية القروض .

كذلك هناك اتجاه أو ظاهرة تكاد تكون عامة فى الدول النامية عموماً ونعنى بها ظاهرة تراكم الديون الأجنبية فى أعقاب فتح الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي ، وهو ما نهبت إليه طوال حياتى الأكاديمية فى الجامعات المصرية . حقاً هناك حد أدنى معين من الموارد الأجنبية يصبح ضرورياً لتكملة الموارد المحلية . فهذه هى القاعدة العامة التى يجب أن تسود فيما يختص بقبول رأس المال الأجنبي . إلا أن ما يحدث فعلاً هو وجود زيادة متواصلة فى حجم رأس المال الأجنبي المستخدم بسبب عامل الفائدة المركبة التى تستشرى وتزداد دون أن تفتن إليها الدولة النامية فتصبح بعد فترة زمنية معينة عبئاً كبيراً على التنمية . كما أن المدفوعات المترتبة على استهلاك الدين وفوائده من جانب الدولة النامية المدينة قد يتضخم إلى درجة يستلزم معها الحصول على المزيد من القروض لمواجهة هذه المدفوعات . وسيؤدى ذلك بدوره إلى توسع فى الاقتراض لا يتناسب مع المدى الذى اعتمدت عليه الدولة المقترضة فعلاً على رأس المال الأجنبي فى تنمية مواردها القومية . وهو ما يحدث فعلاً

في كثير جداً من الدول النامية التي تطلعت لفترة زمنية معينة للتنمية وأقبلت على رأس المال الأجنبي في نهم بالغ إلى أن وقعت في براثن الديون الخارجية الشديدة الوطأة .

ومع ذلك كله فإن الحقيقة التي تؤكد وجودها اليوم في عالمنا الاقتصادي المعاصر أن رأس المال الأجنبي على الرغم من الاعتراضات البادية على استخدامه إلا أنه مطلوب لدفع عجلة التنمية في الدول النامية . إلا أن مقدار أو حجمه لا بد وأن يكون معقولاً ليسهل سداده مع الفوائد والأقساط . كما أن رأس المال الأجنبي يجب أن ينتهي ويصبح في خبز كان حين تصبح الدولة النامية قادرة على الوقوف على قدميها .

إن المساهمة الحقيقية لرأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية تتمثل في أنه يقوم بدور العامل الوسيط أو المساعد ويجعل التنمية ممكنة بعد أن كانت مستحيلة بلونه .

### استخدام رأس المال الأجنبي :

إن استخدام رأس المال الأجنبي يتطلب أولاً إجراء تقدير علمي دقيق للاحتياجات الفعلية للنقد الأجنبي اللازم للتنمية أولاً ، وثانياً إجراء دراسة علمية جادة لقدرة الاقتصاد القومي للدولة النامية على امتصاص رأس المال الأجنبي بكفاية إنتاجية عالية ، وثالثاً يتطلب الأمر اختياراً واعياً لأولوية مشروعات الاستثمار التي يحقق فيها استخدام رأس المال الأجنبي أعلى إنتاجية من وجهة نظر الاقتصاد القومي .

على أن تقدير الاحتياجات الكلية للنقد الأجنبي اللازم ولفترة زمنية يجب أن يكون عن طريق حساب مكونات البرامج المختلفة لمختلف أوجه الاستثمار التي تنفذ بعملة أجنبية . فإذا كان النقد الأجنبي المتحقق من الصادرات كافياً لتحويل الاستيراد اللازم للخطة المرسومة انتفت الحاجة إلى رأس المال الأجنبي نهائياً واعتمدت البلاد على مدخراتها الداخلية وعلى

المتاح لها بعد النقد الأجنبي الذي حققتته الصادرات . أما إذا كان النقد الأجنبي المتحقق من الصادرات لا يكفي لهذا الغرض فلا بأس من الالتجاء إلى الاقتراض من الخارج ولكن بحذر كما سبق أن قلنا في أكثر من مناسبة : إن الاحتياجات الفعلية من النقد الأجنبي اللازمة لأي مشروع من مشروعات التنمية لا بد وأن تتكون من عنصرين أساسيين :

١ - النقد الأجنبي المطلوب لاستيراد سلع رأسمالية ومصانع وآلات وغير ذلك للبدء بمشروع ماوارد في اللحظة . وهو عنصر مباشر يمكن حسابه بسهولة ومن ثم يمكن إدراجه في الميزانية .

٢ - النقد الأجنبي اللازم بشكل غير مباشر لمواجهة المتطلبات الطارئة والمتكررة من الواردات الناشئة عن الاستثمار . ونعني بذلك أولاً ما سوف يطرأ من طلبات متصلة بالاستيراد المباشر الأول كقطع الغيار مثلاً أو تجديد الآلات الناجم عن الاختراعات التكنولوجية الجديدة . ولكن لن يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما سوف يتطلب الأمر زيادة في الطلب على بعض سلع الاستهلاك كنتيجة مباشرة وسريعة لزيادة دخول العمال في قطاع الصناعة .

وإلى جانب زيادة الطلب على سلع الاستهلاك يجب أن يدخل في الحساب حاجة المشروع إلى مقادير إضافية من المواد الخام وقطع الغيار والآلات وخدمات الفنيين الأجانب وغير ذلك . إذ أن هذه الأشياء غالباً ما تستورد من الخارج ولذلك تتطلب نقداً أجنبياً .

ولكن إذا تعذر زيادة المعروض من السلع الاستهلاكية عن طريق الموارد المحلية واستمر الضغط الشعبي في سبيل الحصول على هذه السلع كان على الدولة أن تلجأ إلى النقد الأجنبي للحصول عليها من الخارج عن طريق الاستيراد وحتى إذا كانت الموارد الداخلية موجهة إلى إنتاج هذه السلع فمن المحتمل أن يتأثر الإنتاج للتصدير أو مشروعات الاستثمار نفسها .

وسوف تكون النتيجة أن تصبح مشكلة النقد الخارجي برمتها أكثر

تعقيداً . ومن هنا فمن الضروري بالنسبة لأي مشروع استثماري كبير وارد في خطة الدولة النامية أن يكون هناك حساب دقيق لاحتياجات المشروع من النقد الأجنبي - ويفضل أن يقوم بذلك جهاز إحصائي حسابي متخصص ودقيق في نفس الوقت وما لم يحدث ذلك وقعت الخطة كلها في مغبة سوء التقدير الذي يؤثر بدوره على مركز ميزان المدفوعات في هذه الدولة . وواضح أن وجود حسابات من هذا النوع تغطي الاقتصاد القومي بأسره يمكن تحقيقه بسهولة نسبية في الاقتصاد المخطط عنه في الاقتصاد الحر الطليق غير المخطط . وحتى في الاقتصاد المختلط الذي يجمع بين القطاعين العام والخاص والذي تخطط فيه التنمية بالنسبة لمشروعات القطاع العام يمكن إجراء تقدير للاحتياجات الفعلية للنقد الأجنبي اللازم للقطاعين العام والخاص على أساس البيانات والمتطلبات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية كل على حدة . إن حجم الطلب غير المباشر على الواردات يعتمد على عدة عوامل اقتصادية وربما أيضاً سياسية ، منها مركز وحجم الدولة النامية ومواردها الطبيعية ونمط وتوزيع الثروة والدخل فيها ، وما إذا كان من الصالح إنتاج السلع المختلفة المطلوبة لمواجهة طلبات الشعب أم تؤجل ذلك إلى حين . وهكذا فهناك عوامل كثيرة مؤثرة إلا أنها جميعاً تتوقف أولاً وأخيراً على وضع الاقتصاد القومي للدولة النامية وعلى الأوضاع السياسية الداخلية والعالمية الدولية والوضع الحربي الاستراتيجي السائد في هذه الدولة في فترة زمنية معينة . ويمكن القول - بصفة عامة - إن الاحتياجات غير المباشرة للنقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية سوف يكون أقل نسبياً في دولة كبيرة ذات اقتصاد مصنع نسبياً كالهند عنه في دولة صغيرة الحجم وأقل شأنًا في الموارد الطبيعية كسيلان أو الملايو . وبمعنى آخر أكثر دقة في المفهوم الاقتصادي يمكن القول بأن الميل إلى الاستيراد يكون مرتفعاً في الدول الأخيرة كسيلان أو الملايو عنه في الدولة الأولى كالهند .

ويمكن إثبات الحقيقة القائلة بأن احتياجات النقد الأجنبي لتمويل الواردات

غير المباشرة والتي سوف تطرأ بعد فترة زمنية لاحقة لبدء عملية الاستيراد الأولى سوف تكون أكبر في الدولة النامية الصغيرة ذات الاقتصاد الموجه نحو التصدير كالسودان مثلاً عنها في الدولة ذات الاقتصاد الأكبر نسبياً والأكثر نمواً. هذه الحقيقة يمكن توضيحها بالأرقام التي قدمتها بعض الدول النامية في جنوب وجنوب شرق آسيا في أول اجتماع لمشروع كولومبو عن احتياجاتها من النقد الأجنبي . والتي يمثلها الجدول التالي :

الدولة	الوارد التأسيسي من النقد الأجنبي	الوارد الثاني من النقد الأجنبي	الحاجات الكلية للمطلوب النقدي
الهند	٪١٨	٪١٠	٪٢٦
الباكستان	٪٤٠	٪١٠	٪٤٦
سيلان	٪٣٨	٪٣٤	٪٥٩
الملايو وبورنيو	٪١٨	٪٥٦	٪٦٥

جدول (١) النسبة المئوية للاحتياجات من النقد الأجنبي المطلوب استيراده من الخارج في بعض الدول الآسيوية في الفترة ما بين ١٩٥١ و ١٩٥٦

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الوارد الثاني من رأس المال الأجنبي في الدول الصغيرة والغير مصنعة نسبياً كسيلان والملايو أكبر بكثير عنها في الدول الأكثر تقدماً كالهند والباكستان فهما في حدود ٪٣٤ ، ٪٥٦ على الترتيب . أما النسبة المئوية للموارد التأسيسي من النقد الأجنبي في الهند والملايو فتتمثل ٪ ١٨ من جملة المطلوبات الاستثمارية الواردة في الخطة . وفي هذا ما يدل على الاختلافات البينة بين النسبة الأولى والثانية . أما كون الوارد الثاني من رأس المال والذي لا يمثل إلا ٪ ١٠ من جملة الانفاق الاستثماري المطلوب في الهند والباكستان فهذا يعني أن هاتين الدولتين لو كانتا قادرتين على

الحصول على ١٨٪ ، ٤٠٪ على التوالى من جملة الانفاق الاستثمارى المطلوب عن طريق الدول الأجنبية أمكنهما المضى قدماً فى مشروعاتهما الاستثمارية دون التعرض لأى ضغوط أو اتجاهات تضخمية . ومن ناحية أخرى وبالنسبة لوضع الدول الصغيرة كالملايو مثلاً فعلى الرغم من أن احتياجاتها التأسيسية أو المبدئية للنقد الأجنبي قد قدرت بحوالى ١٨٪ من جملة الانفاق الاستثمارى — وهو نفس ما قدر فى الهند — فقد كان هناك إحساس اقتصادى سليم بأن الدخل المتولد من هذا الانفاق سيؤدى إلى مستوى كبير من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة فى الوقت الذى لا يكون الاقتصاد القومى فى مركز يستطيع مجاراته إلا إذا أصبح متاحاً له قدر كبير من النقد الأجنبي لتمويله وهو ٥٦٪ من جملة الانفاق الاستثمارى .

ولا شك أن الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة سوف يكون من جانب المستهلك الفردى الخاص ويتحدد حجم هذا الطلب عن طريق ما يتمتع به هذا المستهلك من دخل نقلى فضلاً عن ارتفاع أو انخفاض الميل نحو الاستيراد Propensity of Import . ولكن الحكومة تستطيع أن تتدخل للإقلال من طلب الأفراد على العملات الأجنبية لشراء السلع الاستهلاك . فهى — عن طريق الضرائب والقروض الداخلية التى تقدمها للاكتتاب العام — تستطيع أن تقال من القوة الشرائية التى فى يد الجمهور ومن ثم تقلل من الاحتياجات للنقد الأجنبي اللازم لتحويل الواردات من السلع الاستهلاكية . كذلك فإن الحكومة بفرضها الضرائب على الشعب تتحقق لها الرقابة على النقد الأجنبي الإضافى الذى كان يمكن أن يستخدمه الجمهور فى استيراد السلع الاستهلاكية لولا ذلك . ومن ثم فإذا وجه الاستثمار المتضمن نقداً أجنبياً إلى القطاع العام كان على الدولة أن تحسب الاحتياجات الكلية من النقد الأجنبي على اعتبار أنه مقدار النقد الأجنبي المطلوب مباشرة لتحويل الواردات الرأسمالية مضافاً إليه ذلك الجزء من الدخول الإضافية التى تتاح لأصحاب

الأعمال والمنظمين وغيرهما من الفئات العالية لانفاقها على السلع والخدمات الأجنبية ، وذلك بعد استبعاد الضرائب والديون .

ولتوضيح ذلك نفترض أن الانفاق المحلي الإجمالي على الاستثمار هو ١٠٠٠ وحدة . فإذا أنفق هذا المبلغ على التكوينات الرأسمالية في الدولة النامية فإن القوة الشرائية المتاحة للجمهور سوف تزيد بقدر مثل من هذا الدخل أى بألف وحدة . وسوف نفترض أيضاً أن الدولة عن طريق الضرائب والقروض سوف تحصل من الـ ١٠٠٠ وحدة السابقة على ٤٠٠ وبذلك يقل الدخل المتاح لإنفاق الجمهور إلى ٦٠٠ . فإذا فرضنا أن درجة الميل إلى الاستيراد هي ٢٠٪ فإن قيمة الواردات غير المباشرة اللازمة سوف تكون  $\frac{1}{3} \times (1000 - 400) = 120$  . فإذا كانت الواردات المباشرة المطلوبة للاستثمار السابق هي ٥٠٠ فإن الواردات الإجمالية - مباشرة وغير مباشرة - سوف تكون  $120 + 500 = 620$  ، ويجب أن نضيف هنا أيضاً أنه حين تحصل الدولة إيراداتها عن طريق الضرائب فإنها تجمع من النقد الأجنبي ما يساوى المقدار الذى كان يمكن أن يستخدمه دافعوا الضرائب فى الاستيراد لو أنهم لم يتخلوا عن جزء من دخولهم لسداد الضرائب .

ولما كان المثال السابق يفترض أن ميل الجمهور إلى الاستيراد هو ٢٠٪ فإن ذلك يعنى أنه حين تجمع الدولة ٤٠٠ عن طريق الضرائب فإن كمية النقد الأجنبي الذى تحصل عليه هو  $400 \times 20\% = 80$  وحدة . إذن ليس صحيحاً القول بأن النقد الأجنبي المطلوب لمشروع من مشروعات التنمية هو الفرق بين تكاليفه الكلية وبين الموارد التى يمكن جمعها - أو تحصيلها - عن طريق الضرائب والاكتتاب فى القروض الحكومية . ذلك أنه حتى إذا كانت الموارد المحلية التى تعبئها الدولة مساوية لتكلفة المشروع الوارد فى الخطة فإن كمية النقد الأجنبي الذى يتاح للدولة لا يعدو أن يكون جزءاً من الموارد ، أى هو ذلك الجزء الذى كان يمكن أن ينفقه الجمهور على الواردات لو لم تكن هناك ضرائب وقروض محلية تستقطع منه . ويعنى أيضاً أن أى مشروع يمكن

أن يمول كله بدون الموارد المحلية وذلك في حالة ما إذا كانت الموارد التي تحصلها الدولة أكبر بكثير من تكاليف المشروع . وتتوقف هذه الإضافة على نسبة الميل نحو الاستيراد . فكلما ارتفعت هذه النسبة قلت الإضافة أو الزيادة والعكس بالعكس .

ومع ذلك كله . فليس صحيحاً أن نبنى تقديرنا لاحتياجاتنا من النقد الأجنبي على هذه الاعتبارات النظرية الجافة وحدها وإنما يجب أن ندخل في الاعتبارات قدرة الدولة النامية على امتصاص واستخدام الموارد الأجنبية المتاحة . وبعبارة أخرى فإن مدى التجاء الاقتصاد النامي في مراحل الأولى من بدء التنمية إلى الاقتراض من الخارج بصورة مفيدة لا يتوقف على مقدار ما يحتاجه كل مشروع من مشروعات الخطة المرسومة من نقد أجنبي وإنما يتوقف على الظروف الاقتصادية لكل دولة والتطور الاقتصادي السائد ومستوى التنمية الذي تم تحقيقه حتى بدء عملية الاقتراض ثم على نمط النمو الذي تستهدفه ، وأخيراً على قدرة اقتصاد تلك الدولة على امتصاص رأس المال المتاح *The Capacity to Absorb* . إن قدرة الدولة على امتصاص رأس المال الأجنبي مسألة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لاستخدام رأس المال الأجنبي المتاح . فبعض الدول النامية بحكم وضعها الاقتصادي القديم وعدم تطورها وجوها وضعف مواردها الاقتصادية المحلية لا تستطيع امتصاص رأس المال الأجنبي في سهولة ويسر بينما هناك دول أخرى تتمتع بقدرة على هذا الامتصاص بحكم الدرجة الوسط التي حققتها في مضمار التنمية وبحكم القوة النسبية التي حققتها هيكلها السفلى وبحكم مواردها المحلية المتاحة والتي هي الأمل في الاستثمار . إن مصر الآن تعتبر خير مثال لقدرة الدولة النامية على امتصاص رأس المال الأجنبي - عربياً كان أم غربياً أو شرقياً - ليعمل جنباً إلى جنب مع رأس المال المحلي المتاح . وهي في هذا تختلف مثلاً عن دولة مثل مالي أو داهومي في أفريقيا حيث لم يتحقق فيهما بعد ذلك المستوى الاقتصادي الذي يحق مرحلة الانطلاق نحو التنمية التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات .



وهكذا فإن قدرة الدولة النامية على امتصاص رأس المال الأجنبي إنما تتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة لعل أهمها هو مقدار الموارد المحلية المتاحة والتي سوف ينضم لها رأس المال الأجنبي مكوناً بذلك رأس المال الإجمالي العامل . ثم يجيء بعد ذلك عامل عدم تعبئة المدخرات المحدودة المتاحة في الدول النامية التعبئة الصحيحة بسبب عدم تعود الشعب النامي على عملية الاستثمار لطبيعة التخلف السائدة في المؤسسات المالية والمصرفية . كذلك فإن ضعف الموارد الطبيعية في كثير من الدول النامية لا تساعد على امتصاص المزيد من رأس المال الأجنبي . وحتى إذا كانت متوفرة نسبياً - كما هو الحال في غانا أو الكونجو مثلاً - فإن إخضاع تلك الموارد للمشروعات الإنتاجية الاقتصادية السليمة يتطلب استثماراً أساسياً ضخماً في بناء الهيكل السفلي للاقتصاد القومي كالطرق والكبارى والموانئ\* والسكك الحديدية وغير ذلك من المنشآت غير المباشرة اللازمة لعملية التنمية . كذلك فإن قدرة الدولة على امتصاص رأس المال الأجنبي يتوقف على درجة الكفاية الإنتاجية للعمال ؛ فقد يكون العمل في بعض الدول النامية رخيصاً ومتوافراً ولكن انخفاض الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال يجعل عامل العمل هناك باهظ التكاليف . هذا من جهة العمال العاديين إلا أن التنمية الاقتصادية لا تتطلب هؤلاء العمال فحسب وإنما تعتمد أساساً على عمال مدربين من ذوي كفايات مرتفعة ومتنوعة يستطيعون التعامل مع العدد والآلات التكنولوجية الحديثة ، وقد لا تتوافر هذه الفئة في كثير من الدول النامية اليوم . زد على ذلك أن ندرة المهارة التنظيمية تقيد مجال الاستخدام الكامل لرأس المال الأجنبي ، وفي هذه الحالة لا يصبح من الضروري استيراد الموارد الأجنبية والمعدات الرأسمالية فحسب بل لا بد أيضاً من استيراد العمال الفنيين المهرة فضلاً عن استيراد المهارة الإدارية من الخارج . كذلك ليس ممكناً استخدام الموارد الأجنبية المتاحة استخداماً صحيحاً وبخاصة على شكل سلع رأسمالية تكنولوجية حديثة - ما لم يكن مستوى تعليم الشعب وقدرته على العمل المتضامن وتنظيمه

الاجتماعى وذكائه ومعرفته بالفنون التكنولوجية المعاصرة على درجة عالية نسبياً . وأخيراً فإن الحكم السياسى المستقر والقيادة السياسية المرنة الحكيمة والنظم الإدارية السليمة تعتبر كلها من العوامل الأساسية التى ترفع من قدرة الاقتصاد القومى النامى على الامتصاص .

والسؤال الذى يواجهنا الآن وبعد هذا العرض الفنى الطويل لاستخدام رأس المال الأجنبى وشروطه واحتياجات الدولة النامية منه هو : ما هى أوجه الاختيار المثللى لاستثمار رأس المال الأجنبى فى مشروعات التنمية ؟ وبمعنى آخر ما هى المشروعات التى يتعين البدء بها عند توافر رأس المال الأجنبى ؟ والسؤال بهذه الصيغة لا يحتاج إلا إلى إجابة مباشرة دون التطلع إلى التحليل الاقتصادى المطول لأنثب به صحة ما سادى به من إجابة .

إن استثمار رأس المال الأجنبى - وكما تنادى به الأوساط الغربية - ينبغى أن يكون أولاً فى مشروعات محددة تحقق إنتاجاً فى فترة زمنية قصيرة حتى يتنادى أى فقد أو تسرب فى الموارد الأجنبية وحتى يصل المشروع إلى المرحلة التى يستطيع عندها أن يدعم نفسه بنفسه وأن يحصل على العملات الأجنبية اللازمة لدفع فوائد الديون وأقساطها . وبذلك يقلل إلى أدنى حد خطر قيام صعوبات أمام النقد الأجنبى وخطر اختلال ميزان المدفوعات . ولهذا السبب يصر البنك الدولى للانشاء والتعمير على أن توجه قروضه فى الدول النامية نحو إقامة وتنمية المشروعات الإنتاجية ذات العائد السريع التى تكسب بعد نجاحها قدرأ من العملات الأجنبية كافياً لتغطية فوائد واستهلاك الدين التى ما كان يمكن إقامتها بغير هذه العملات الأجنبية . وهو نفس المبدأ الذى يكمن وراء سياسة الإقراض التى يتبعها بنك الاستيراد والتصدير التابع للولايات المتحدة . كذلك فإن بنك الإنعاش الأوروبى الذى يستهدف إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية التى انهارت بعد الحرب العالمية الثانية قد وضع شرطاً بأن القروض التى يمنحها لا ينبغى أن توجه نحو الانفاق الاستهلاكى وإنما يجب أن يستخدم

في تمويل المشروعات الإنتاجية . كما أن معظم القروض التي تمنحها الدول الغنية إلى الدول النامية ذات طبيعة محددة وتقوم على أساس علاقة مباشرة بين الدول المقرضة والدول المقترضة . أضف إلى ذلك أنه حين يقيد القرض — أو المنحة — بشرط ما فإن الدولة المقترضة لا تحس انتقاصاً لكرامتها مما لو أن المنحة لم تقيد بشرط .

على أننا لا نؤيد فكرة ربط الدول الغنية والمؤسسات الدولية منح المعونة أو القرض للدول النامية بشروط اقتصادية أو سياسية معينة ، ذلك أن مثل هذه الشروط فيها تقييد لحرية الدولة النامية في عملية الاستثمار . ذلك أن ربط القروض الخارجية والمنح بمشروعات محددة والإصرار على استخدام رأس المال الأجنبي في هذه المشروعات بالذات إنما يقوم على أساس تقييم غير كاف لمشكلات تلك الدول . ومن ثم لا يكون نافعاً دائماً . ولكن — مع ذلك — هناك تجارب قديمة مرت على بعض الدول النامية تثبت أنها قد استلمت قروضاً ومنحاً من بعض الدول الغنية ومشروعات محددة ولكنها — وبعد فترة زمنية معينة — نقلت رأس المال الأجنبي إلى مشروعات أخرى لم تكن واردة في الاتفاق . وقد حدث هذا كثيراً مما دعا بعض المؤسسات الدولية إلى النص في شروط القروض على تخصيص هذا القرض إلى مشروعات بعينها .

ومع ذلك — ومن وجهة نظر الدول النامية المستلمة للقرض — فإن كثيراً من المشروعات الكبرى والمرافق العامة لا يكون منتجاً بصورة مباشرة من الناحية المحاسبية ولكنه يزيد من قوة الهيكل الأساسي للاقتصاد القومي ، ويساعد — بطريق غير مباشر — على تنمية كثير من الصناعات الأخرى وبذلك يقوم بتهيئة الجو المناسب للنمو الاقتصادي الشامل . إن السدود والقناطر والسكك الحديدية والموانئ وما إلى ذلك من المنشآت التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لا ينتظر منها أن تقدم عوائدها في يوم وليلة وإنما يحتاج ذلك إلى سنين طويلة . وهنا — ومن وجهة نظر الدول المانحة للقرض — فهي غير

مشجعة بينما هي ذات فوائد هائلة بالنسبة للدول النامية المستلمة للقروض<sup>(١)</sup>. ولعل السد العالى فى مصر هو أفضل مثال نسوقه للدلالة على رأينا . فلم يوافق البنك الدولى على تمويله لأسباب سياسية واقتصادية منها أن عائده يحتاج إلى سنوات طويلة ، بينما عمدنا نحن الشعب المصرى إلى التحمس لبناء السد لا لفوائده المباشرة وإنما لما سوف ينجم عن بناء السد من مكاسب غير مباشرة ستأتى فيما بعد . وعلى أية حال فيجب أن نتذكر أن التنمية الاقتصادية عملية عامة تؤثر فى الاقتصاد كله ، وإن فشل أو نجاح مشروع معين بذاته لا نحكم عليه من حيث ما يحققه من ربح وإنما نحكم عليه من حيث أثره على الاقتصاد القومى بأسره . إن الوضع العام للاقتصاد فى العصر الحديث يختلف تماماً عن وضعه فى القرن التاسع عشر فالاقراض اليوم يستهدف تنمية اقتصادية عامة وليس صناعات محددة . ومن ثم فلا يجب موازنة التكلفة والعائد بالنسبة لأى مشروع على حدة بنفس أسلوب الموازنة التى توجد فى كشوف حسابات المشروع الخاص<sup>(٢)</sup>.

ويمكن - لنفس الأسباب السابقة - الطعن فى سلامة المبدأ الذى يرى أن رأس المال الأجنبى يجب ألا يستثمر إلا فى المشروعات التى تحقق كسباً طيباً من العملات الأجنبية . صحيح إن خدمة القروض الأجنبية تتطلب تكلفة ونفقات وتمتضى كسب عملات أجنبية لمواجهة التزاماتها ، وصحيح أن من الأهمية بمكان إنتاج فائض للتصدير ، ثم صحيح أيضاً ما يقوله Willard من أنه إذا تجاوزت خدمة القروض الأجنبية ما يتدفق على الدولة من أموال فإن ذلك يقتضى خفضاً فى الدخل القومى للدولة أكبر مما تقتضيه تكاليف الدين نفسها<sup>(٣)</sup> . . . كل هذا صحيح إلا أن الأصح منه أن الدولة حين تنمو

(١) Mandelbaum, K. "The Industrialization of Backward Areas" 1954, p. 11.

(٢) Frankel, "The Economic Impact of Underdeveloped Societies" Oxford press, 1953, pp.56 - 81.

(٣) Willard, Trade, Aid or What? John Hopkins, 1954, p. 176.

اقتصادياً وحين تعبيء مواردها تعبئة سليمة لا بد أن تستكشف أن صناعاتها ليست كلها تحقق كسباً من النقد الأجنبي وإنما بعضها يحقق هذا الكسب والبعض الآخر يتطلب دائماً المزيد من النقد الأجنبي . وعلى ذلك فيمكن تعويض الصناعات الأولى بالثانية .

كذلك فإن بناء الخدمات الاقتصادية وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وتطوير التكنولوجيا والنهوض بالبحوث العلمية التطبيقية هي كلها لازمة للتكوين الرأسمالي في الدول النامية ربما أكثر من إقامة صناعة جديدة أو توسيع صناعة قائمة فعلاً وتكسب عملات أجنبية . ومن هنا فإن استخدام رأس المال الأجنبي في هذه القطاعات الاستثمارية على الرغم من أنه قد يؤدي إلى صعوبات أمام ميزان المدفوعات إلا أنه هام وضروري . أما أن رأس المال الأجنبي يساء استخدامه أو يحسن استخدامه فلا يصح الحكم عليه في صورة أثره على ما يحققه من نسب من عملات أجنبية . كذلك فإن المعيار المهم في هذا الاستخدام ليس في مدى ما يؤثر على الواردات من تخفيض وليس ما يؤدي إليه من زيادة في الصادرات . وإنما في مدى ما يؤثر على الانتاجية الشاملة للاقتصاد القومي بأسره . ولذا يقول الاقتصادي الهندي Singh إن المبدأ الأساسي في استخدام رأس المال الأجنبي ليس في مقدار ما يحققه من مكاسب من النقد الأجنبي وإنما في مقدار ما يحققه من تنمية ومشاركة في التنمية في الاقتصاد القومي بأسره .

عصر اتحاد الجامعات العربية

مشكلة سداد أقساط القروض وفوائدها :

لا أظن أنني بحاجة إلى تأكيد حقيقة - أو لعلها بديهية - اقتصادية وسياسية كبرى في عالمنا المعاصر وهي وجود سداد أقساط القروض الدولية وفوائدها حسب ما ينص عليه عقد الاتفاق . ذلك أن العلاقات الدولية المعقدة المتشابكة حيث ينقسم العالم إلى قوى وتكتلات اقتصادية وسياسية مختلفة وحيث تلعب دول العالم الثالث دوراً محدوداً في هذه الشبكة المعقدة . . .

مثل هذه الظروف تحتم على الدول النامية المقرضة احترام الاتفاقات الدولية وعدم التنصل منها ، وإلا ساءت علاقاتها مع الدول الكبرى وأصابها الضرر . ومن دواعي الأسف أن نجد بعض الدول النامية نفسها أحياناً في وضع لا تستطيع فيه الوفاء بديونها . ويحدث هذا عادة نتيجة سوء استخدام القروض في مشروعات ثانوية ، أو الإفراط في الاقتراض القصير الأجل بشروط صعبة ، أو بسبب سوء إدارة الاقتصاد .

وعلى أية حال فإن العلاقات الاقتصادية المعاصرة لا تتضمن إلا الوفاء بالديون أو جدولتها - أي تأجيل أقساطها إلى حين - وعلى ذلك فإن تحليلاتنا التالية ستقوم أساساً على هذه القروض .

إن مشكلة خلق الأسباب المادية السليمة للوفاء بالالتزامات المترتبة على استخدام رأس المال الأجنبي لا يقل أهمية عن مشكلة استثمار هذا المال ليحقق الأرباح التي تعود على التنمية الشاملة بأجل الفوائد . وتشمل هذه الالتزامات سداد الأقساط السنوية المتفق عليها وفوائد الدين والنفقات الأخرى اللازمة لخدمة الدين .

ويتضمن استخدام رأس المال الأجنبي في التنمية قضيتين أساسيتين : الأولى هي الاستخدام الاقتصادي الأمثل لهذا المال . والثانية هي الوفاء بكافة الالتزامات اللازمة لخدمة الديون وفوائدها . ولكن الشيء الذي أؤكد هنا أن القضية الأولى مرتبطة بالثانية أشد الارتباط وبالتالي فإن القضيتين لا يمكن فصلهما عن بعضهما لأنهما تشكلان - في حد ذاتها - وضعاً اقتصادياً واحداً . فالاستخدام الأمثل لرأس المال الأجنبي يتضمن المعنى القائل بأن الدولة المقرضة يجب أن تصل إلى المستوى الاقتصادي الذي تحقق بمقتضاه فائضاً اقتصادياً تستطيع بموجبه الوفاء بكافة التزاماتها في سهولة ويسر ، وبحيث لا تشكل فيه هذه الالتزامات عبئاً أو ضغطاً عليها .

وخدمة القروض الأجنبية - في تصوري - تتطلب توافر شيئين أساسيين : الأول أن تعبا الموارد المالية الداخلية لمواجهة الالتزامات

الخارجية . والثاني أن تتوافر كمية معينة من النقد الخارجى تساعد في عملية التعبئة هذه وحتى تتم الخطوات الأولى نحو السداد . ومن هنا فإن قدرة الدولة المقرضة على سداد القرض والوفاء بفوائده لا بد أن تعتمد على العوامل الثلاثة الآتية :

١ - مدى ما يطرأ على الدخل القومى فى الدولة النامية من نمو نتيجة للقرض الأجنبى . بمعنى أن استخدام القرض سينتج عنه زيادة محتملة فى الدخل القومى لزيادة العمالة والتوظيف وزيادة الاستثمار المالى وما إلى ذلك من المتغيرات الاقتصادية التى ترتبط باستخدام القرض . وستختلف هذه الزيادة باختلاف المشروعات الاستثمارية ، فهناك زيادة مباشرة تحدث فى فترة زمنية قصيرة نسبياً وهناك زيادة غير مباشرة تنتج عن مشروعات تساهم فى التنمية الاقتصادية بطريق غير مباشر .

وعلى أية حال بالنسبة للصناعة الفردية أو المشروع الفردى الذى تم فيه استثمار القرض فلا يهم كثيراً ما إذا كان هذا المشروع أو هذه الصناعة تستطيع أو لا تستطيع أن تحقق فائضاً للتصدير لمواجهة تكاليف القرض ولكن بالنسبة للاقتصاد القومى ككل ما لم يرتفع الدخل القومى ارتفاعاً كافياً فلن تستطيع الدولة النامية المقرضة الوفاء بالتزامات القرض وفاءً تاماً .

وقد يتركز استثمار رأس المال الأجنبى فى مشروعات معينة كالصناعات الأساسية والثقيلة أو الزراعة أو الصناعات التعدينية أو المرافق العامة أو الخدمات الاجتماعية . وهنا ينبغى أن يقوم رأس المال الأجنبى بدور العامل المساعد فى توليد قوى النمو ورفع الاقتصاد القومى رفعاً إلى مستويات اقتصادية أعلى ، وبالجملة فما لم يتخذ اقتصاد الدولة المقرضة شكلاً جديداً فستجد الدولة أنه من الصعب - بل من المستحيل - النهوض بالموارد المحلية إلى المدى الذى يحقق السداد المطلوب للديون وفوائدها . والواقع أن قدرة الدولة على سداد ديونها يتوقف على مدى تجاوز مخرجاتها المحلية لاستثماراتها المحلية .

وإذا حدث ذلك - ولا بد أن يحدث - زاد الدخل القومي زيادة مضطردة  
وأمكن عندها سداد الديون وفوائدها .

أما إذا ظلت المدخرات المحلية في مستوى أقل من الاستثمارات المحلية فلن  
تطراً الزيادة المطلوبة على الدخل القومي وستظل الظروف والأحوال  
الاقتصادية في حال سكون وعندئذ فليس من المعقول إتمام عملية سداد القرض .

٢ - وضع سياسة مالية ضريبية يلتزم بها شعب الدولة النامية وتهدف  
إلى زيادة حصيلة الضرائب بأنواعها وتنظيم عمليات الاستهلاك والادخار  
والأجور وتنتهي إلى تكون فائض اقتصادي داخلي يمكن أن يحول - كله  
أو بعضه - إلى الخارج سداداً للديون .

كذلك من الأهمية بمكان أن تقوم الحكومة في الدولة النامية بدور فعال  
في الادخار والاستثمار وتحقيق أرباح من مشروعاتها بهدف الزيادة في  
الايرادات الجارية على المصروفات الجارية . وتكون أرباح المشروعات العامة  
التي تمول الحكومة عادة جزءاً من الإيرادات الحكومية الجارية وبذلك  
يتضمنها الادخار الحكومي . أما أرباح المشروعات العامة التي لا تحوّل إلى  
الحكومة وإنما تبقى في تلك المشروعات في شكل احتياطيّات نقدية أو يعاد  
استثمارها فتعامل عادة كمدخرات للمشروعات العامة أو قطاع الأعمال العام .  
وبقدر ما تحوّل أرباح المشروعات العامة إلى ميزانية الدولة فإنها لا تبقى  
مورداً مستقلاً للادخار العام بسبب اختلاطها بغيرها من الإيرادات الحكومية .  
وأياً كانت الظروف فغالباً ما يسهل تحديد مجموع مساهمة المشروعات العامة  
سواء في تغذية الإيرادات الحكومية أو في تعزيز الادخار العام .

وهذه كلها تعتبر موارد مالية في يد الدولة يمكن أن توجهها إلى قنوات  
الاستثمار أو تخصصها لتسديد الديون . وعلى أية حال فإن حصيلة الضرائب  
بأنواعها لا بد أن تستخدم استخداماً كاملاً في تمويل التنمية أولاً ، وثانياً  
في تسديد الديون .



ويعتبر التفاوت الشديد في توزيع الثروات والدخول السائد في بعض الدول النامية ذات الاقتصاد الرأسمالي ، ومواجهة الاتجاهات التضخمية التي تصاحب عملية التنمية فيها حججاً هامة لتأييد التوسع في استخدام الضرائب كأداة لمشاركة الطبقات الغنية والمتوسطة في خدمة الديون وفوائدها .

ومع ذلك فلا شك أن هناك حداً أقصى لما يمكن جبايته من ضرائب دون الإضرار بالاقتصاد القومي في أى مجتمع . وتعتمد الطاقة الضريبية بهذا المعنى على عدة عوامل في مقدمتها حجم الدخل القومي وكيفية توزيعه ونصيب الفرد وحجم وتوزيع رأس المال والثروة القومية ونوع الانفاق الحكومي ومستوى الكفاية الفنية والإدارية للجهاز الضريبي ودرجة تماسك الشعب ورغبته الجارفة في تسديد ديونه عن طريق اعتماده الكلي على قدرته الاقتصادية الذاتية .

ولسنا في حاجة لأن نؤكد هنا أن الضرائب — إذا ما تم تحصيلها بطريقة فعالة وعادلة — فإنها تساعد في الحد من مستويات الاستهلاك . وبذلك يتاح هامش أكبر من المدخرات المحلية . على أننا نوجه النظر أيضاً إلى نقطة فنية أخرى وهي أن فاعلية الضرائب التي تهدف إلى تقليل الاستهلاك بقصد تكوين هامش من المدخرات إنما تحددها الطريقة التي تتبع لزيادة الدخل الإضافي المتولد من الاستثمار ، ففي الهند تبلغ نسبة الإيرادات الضريبية إلى الدخل القومي ٩٪ . وطالما أن حوالى  $\frac{1}{3}$  من الدخل الجديد المتولد يمكن تحصيله عن طريق الضرائب فمن الممكن أن نحسب مدى ما سينمو به الدخل القومي إذا عرفنا معدل الفائدة المدفوعة إلى رأس المال المقرض . وعلى ذلك فإذا كان معدل الفائدة ١٪ وجب أن يكون الدخل الجديد ١١٪ ، وإذا كان معدل الفائدة ٥٪ وجب أن يزيد الدخل بنسبة ٥٥٪ . ومن الواقع إذن أنه إذا كان معدل الفائدة منخفضاً أو كانت إيرادات الضرائب عالية فإن الحد الأدنى من الإيرادات الاقتصادية الممكن تحقيقها عن طريق الاستثمار الجديدة سوف يكون في مستوى أقل . فإذا كان ما يحصل عن طريق

الضرائب يعادل ٢٥ ٪ من الدخل القومي - كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصادياً - فإن استثمار رأس المال الأجنبي بفائدة ٥ ٪ لا يشكل عبئاً اقتصادياً على هذه الدول ، وحتى إذا نقصت إيرادات الاستثمار إلى ٢٠ ٪ .

كذلك إذا عرفنا إيرادات الاستثمار في هذه الدول أمكننا بالتالي القول بأنها تستطيع أن تدفع معدلاً للفائدة عن رأس المال المقترض أكبر مما تدفعه مثيلاتها من الدول الفقيرة .

وعلى أية حال فهذه كلها دراسات رياضية معقدة قام بها بروفور ليثبت بموجبها أن الضرائب السليمة تستطيع تكوين هامش من المدخرات يزيد أو ينقص حسب زيادة الدخل القومي الجديد المتولد عن الاستثمار الجديدة . وأن هذا الهامش يلعب دوراً بالغ الأهمية في تسديد الديون وفوائدها<sup>(١)</sup> .

٣ - وأخيراً فإن قدرة الدولة المقترضة على سداد القروض الأجنبية والوفاء بفوائدها تعتمد على ما تحققه الدولة النامية المقترضة من فائض في صادراتها . أى إنتاج فائض في تلك الصادرات ينتج عن توسع الاقتصاد القومي مع شيء من الإقلال من الواردات .

والخلاصة أن الاقتصاد القومي في الدول النامية إذا نما نمواً طيباً بمساعدة رأس المال الأجنبي فإن العبء الحقيقي للسداد يكون ضئيلاً ويمكن تحمله . ومن هنا يصبح استخدام رأس المال فناً من الفنون الاقتصادية التي ينبغي أن يؤخذ في حذر بالغ ليكون وسيلة استراتيجية من وسائل التنمية الاقتصادية الكفيلة بمعالجة التخلف .

---

Vries, "Financial Aspects of Economic Development," (١)  
"Formation and Economic Appraisal of Development Pro-  
fects" Vol. I.V.N., 1951.